نقاشات مستفيضة في جلسة مجلس الوزراء

الحكومة تقدم مساعدات إغاثية للمتضررين من الأمطار والسيول وتنظيم مهنة الوساطة العقارية وإحداث شركات وساطة لها

لجنة وزارية لإعادة الألق إلى الصناعة بحلب

الوطن

نقاشات مستفيضة تناولها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة رئيس المجلس حسين عرنوس، حيث تناولت العديد من الملفات الآنية والإستراتيجية المتعلقة بتطوير آليات العمل الحكومي وواقع الخدمات والمشتقات النفطية والإجراءات المطلوب اتخاذها لتنشيط القطاع الصناعي وزيادة الإنتاج، وضرورة الالتزام بتنفيذ الأهداف المحددة وفق الخطط المقررة لكل وزارة بما ينعكس بشكل إيجابي وملموس على مختلف القطاعات الحيوية التي ترتبط خدماتها بشكل مباشر مع المواطن.

وخلال الجلسة كلف مجلس الوزراء وزارتي الزراعة والموارد المائية معاينة وحصر الأضرار نتيجة الهطلات المطرية الغزيرة والسيول في سهل عكار بمحافظة طرطوس ليتم تعويض المتضررين وفق الإمكانات المتاحة، بالتوازي مع استمرار تقديم المساعدات الإغاثية للمتضررين.

وناقش المجلس الواقع الإنتاجي والصناعي في محافظة حلب والدور المنوط بالوزارات المعنية لإعادة حلب إلى ألقها الصناعي، حيث تم تكليف وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والصناعة القيام بزيارة ميدانية إلى حلب ولقاء الفعاليات الصناعية والتجارية فيها وإعداد رؤية متكاملة تتضمن الإجراءات والخطوات المطلوب القيام بها لتعود حلب مركزاً متميزاً للصناعة الوطنية.

ونوه عرنوس بالنجاح الذي حققه معرض (موتكس خان الحرير التصديري) في مجال الترويج للمنتجات السورية وإيجاد أسواق تصديرية جديدة في ظل الجودة والنوعية اللتين تتميز بهما، مجدداً التأكيد على استمرار تقديم كل أشكال الدعم الممكن لتنشيط العملية الإنتاجية.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الأضرار التي يمكن أن تحصل نتيجة الهطلات المطرية الغزيرة في مختلف المحافظات.

وأقر المجلس ورقة عمل حول السياسة العامة لوزارة الداخلية لعام ٢٠٢٤ والتي تركز على محاور أساسية تتضمن الاستمرار بدعم جهود مكافحة الإرهاب وأيضاً مكافحة كل أنواع الجرائم، وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المواطنين من خلال تطوير النظام المؤتمت وتوسيع البوابة الإلكترونية، إضافة إلى تحديث جهاز الشرطة وتطوير أساليبه ونظمه من خلال التدريب والتأهيل، وتقديم كل التسهيلات لعودة المهجرين واللاجئين، وتطوير عمل جهاز الشؤون المدنية.

واستعرض المجلس واقع السدود ومياه الري والشرب في ظل الهطلات المطرية للموسم الحالي، ونتائج الجولة الميدانية لوزيري الزراعة والموارد المائية إلى سهول حلب الجنوبية واللقاء مع فلاحي المنطقة بخصوص استكمال تحويل ٣ آلاف هكتار إلى منظومة الري الحديث، حيث تمت معالجة كل القضايا المتعلقة بمنح القروض للفلاحين وملكية الأراضي وتوفير كل الاعتمادات المالية اللازمة لتركيب شبكات الري الحديث.

وناقش المجلس مذكرة وزارة الأشغال العامة والإسكان حول تنظيم مهنة الوساطة العقارية وإحداث شركات وساطة عقارية وإنشاء منصة إلكترونية نحو مزيد من تنظيم هذا القطاع وزيادة كفاءته.

كما ناقش مشروع الصك التشريعي القاضي بتعديل سن خدمة المضيف الجوي في مؤسسة الخطوط الجوية السورية ليصبح ٥٠ عاماً.

ووافق المجلس على تأهيل فرع المصرف التجاري السوري رقم ٥ في حلب، واستكمال إصلاح المحور الأول للعنقة الغازية بمحطة توليد جندر.

دورات للعاملين السوريين للاستفادة من التقانة الهندية

درويش لـ«الوطن»: ١٧ دورة قادمة في مجال التحول الرقمي والأمن الإلكتروني

رامز محفوظ

بين مدير مركز التميز السوري الهندي إياد درويش في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه خلال العام الماضي أنجز المركز مجموعة من الدورات التدريبية منها ٧ دورات تدريبية ضمت ١٤٥ متدرباً وكانت نسبة النجاح في الدورات ٨٥ بالمئة.

وأضاف: إن المركز أقام مجموعة من ورشات العمل تحمل عناوين إنترنت الأشياء ومهام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات في ظل القانون رقم ٧ الجديد إضافة إلى ورشة عمل تحمل عنوان الدليل الاسترشادي بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة كما أقام ورشات بالأمن السيبراني أهمها كانت ورشة الأمن السيبراني للمكاتب الصحفية في الجهات العامة.

واعتبر درويش أن العصر الحالي هو عصر التحول الرقمي وهذه المرحلة تتطلب وجود كادر مؤهل ومدرب، وإننا بحاجة اليوم لرفع مستوى ومهارات وخبرات الكادر المدرب في القطاع العام المتخصص في التقانات التخصصية ومجال تقانة المعلومات وخصوصاً أننا اليوم نعيش في عصر التقانات الاحترافية والعميقة سواء أكانت في البرمجة أو الشبكات وبأمن المعلومات بشكل عام والتي تعتبر الأهم.

وأشار إلى أن بعض الدورات التي أقامها المركز كانت تخصصية للغاية للمهندسين وهي تعتبر من الدورات العميقة مثل الحوسبة السحابية والأمن السيبراني وهذه الدورات تصب في صلب عمل العاملين في التحول الرقمي في المجال التخصصي البحت، مضيفاً: إن المركز

أقام كذلك دورات توعوية وتثقيفية منها دورة أساسيات الأمن السيبراني للإدارة العليا وقد ضمت معاوني الوزراء والمديرين العامين في الوزارات والجهات العامة والهدف منها فقط توعوي وتثقيفي.

ولفت إلى أن المركز وقع اتفاقية تعاون مع الجانب الهندي عام ٢٠١٩ الذي قام بدوره بتقديم مجموعة من التجهيزات والبنى التحتية متضمنة ٣ مختبرات تدريبية منها مختبران مخصصان لتدريب ٢٠ متدرباً ومختبر مخصص لتدريب ٣٢ متدرباً.

وأوضح درويش أن وزارة الخارجية الهندية أوفدت في عام ٢٠٢١ -٢٠٢٢ إلى المركز ٣ مدربين من الجانب الهندي، لافتاً إلى أن مذكرة التفاهم مع الجانب الهندي انتهت بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ والهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات تسعى لتجديدها.

وبين أنه عندما كانت مذكرة التفاهم مع الجانب الهندي سارية سابقاً كنا نقوم بمنح المتدربين شهادات مشتركة بين الجانب السوري والهندي موقعة من مدير معهد سيداك وهو مركز الحوسبة المتقدمة في الهند.

ولفت إلى أن فائدة الدورات التي تقام للعاملين في القطاع العام هو أن يكون الكادر الموجود في أماكن عمله في الوزارات والجهات العامة كادراً مدرباً وقادراً على التعامل مع التقانات الموجودة في عملية التحول الرقمي مثل البرمجيات والتجهيزات وغيرها.

وأشار إلى أن المتدربين في المركز من القطاع الخاص قد اكتسبوا مهارات عديدة ومهمة خلال دورات التدريب وهذه المهارات تؤهلهم إلى دخول سوق العمل بشكل مباشر، وأكد درويش أن الاستفادة من خبرات الجانب الهندي مهمة جداً في موضوع نقل التقانة والخبرة من الجانب الهندي إلى الجانب السوري، وقال: نحن نأمل أن تتم إعادة النظر في اتفاقية التعاون مع الجانب الهندي قريباً من أجل الاستفادة من خبراتهم.

وعن خطة المركز للعام الحالي فقد أوضح مدير مركز التميز: إننا نخطط لإقامة ١٧ دورة تدريبية وورشة عمل تصب جميعها في مجال التحول الرقمي، ومن أهم الدورات التي ننوي إقامتها هي دورات متخصصة في الأمن السيبراني للإدارة الوسطى، وهذه الدورة تقام حالياً إضافة لإقامة دورات في أساسيات التحول الرقمي والحوسبة السحابية والبرمجة وتقانات الويب كما أننا نفكر في إقامة دورة تدريبية في الذكاء الصناعي.

نظام «العقاري» الجديد يؤخر رواتب المتقاعدين

مدير عام المصرف العقاري لـ«الوطن»: إطلاق النظام الجديد تم بنجاح كامل ومدة الحركة على الصراف ١٥ ثانية

مدير الدفع الإلكتروني: الربط مع «التجاري» تم

نقاش حول رفع سقوف القروض السكنية بما يجاري التضخم

عبد الهادي شباط

وصلت إلى «الوطن» شكاوى حول عدم تمكن المتقاعدين الموطنة رواتبهم لدى المصرف العقاري من استلامها يوم أمس، وتأكيد العاملين لهم أنها لن تكون متاحة قبل اليوم على أقل تقدير.

مدير عام المصرف العقاري مدين علي أوضح لـ«الوطن» أن رواتب المتقاعدين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والمتقاعدين لدى مؤسسة التأمين والمعاشات الذين يتجاوز عددهم ٥٠ ألف متقاعد ستكون متاحة من اليوم في الصرافات.

وأكد أن إطلاق النظام المصرفي الجديد في العقاري تم بنجاح كامل وبدأت خدمات العقاري تباعاً وأن النظام الجديد يحمل الكثير من المزايا أهمها سرعة تنفيذ الحركات في المنظومة التقنية ومنها الصراف الآلي، مبيناً أن تنفيذ أي حركة على الصراف الآلي تتم خلال ١٥-٢٠ ثانية وهو ما يعادل نصف الزمن الذي كانت تحتاجه مدة الحركة سابقاً التي كانت تقدر بحدود ٤٠ ثانية وهو ما يسهم في سرعة تقديم الخدمات على الصراف والتخفيف من حالة الازدحام أمام الصرافات، وتم توفير خدمة الاستعلام إلكترونياً ما يسهم في تخفيف النفقات المالية لتأمين أوراق الصرافات التي كانت عقودها تتجاوز مليار ليرة.

ولفت إلى أنه تشمل معظم الصرافات بعقد صيانة جديد لمتابعة أي تعطل للصرافات على الدوام باستثناء بعض الصرافات القديمة والمتهالكة التي يتم العمل على حصرها وسحبها من الخدمة وتنسيقها.

وأشار إلى أن ذلك يضاف إلى حالة الربط التي نفذها العقاري مع شبكة صرافات البنوك الخاصة والتي ساهمت خلال الفترة الماضية في حل جزء من المشكلة (الصرافات)، في حين يرى أن من الحلول المهمة أيضاً هو توزيع توطين الرواتب والأجور على كل المصارف العامة بما يخفف من حالة الضغط على المصرف العقاري والمصرف التجاري السوري.

وعن القروض والسقوف تفيد الإدارة في العقاري بأن هناك بحثاً ونقاشاً في المصرف ومجلس الإدارة حول رفع سقوف القروض السكنية بما يجاري حالة التضخم في الأسعار والدخول العامة بما يسمح بزيادة فاعلية القرض ويضمن عدم تعثر المستفيد عند سداد الأقساط المترتبة عليه.

كما أن العقاري يستند إلى جملة من السياسات والإجراءات أهمها إغلاق نسبة مرتفعة جداً من ملفات القروض المتعثرة عن طريق السداد الكامل، أو عمليات الجدولة، وحالة شبه الانعدام لظاهرة تعثر القروض والتوظيف بشهادات الإيداع وسندات الخزينة العامة ومعاودة منح القروض والتسهيلات، وتنوع المنتجات المصرفية وحالة المتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين، والاستمرار بآلية تخفيف نفقات الاستثمار وضبط وترشيد النفقات الإدارية والمالية ومكافحة حالات الفساد والهدر.

معظم الخدمات مع بداية الأسبوع المقبل وأن مهارة التعامل مع النظام المصرفي (التقني) الجديد في العقاري من كوادر العقاري تتسارع، كما سيكون متاحاً على تطبيق العقاري الكثير من الخدمات ومنها رفع إقساط العقاري والاستعلام وعمل كشف يشمل كل سنوات السداد منذ حصول العميل على القرض.

بدوره مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان كشف أن الربط مع المصرف التجاري تم وحالياً يتم التأكد من سلامة العمليات، معتبراً أن هذا الربط يسهم في ضمان تقديم خدمات مشتركة عبر الصرافات الآلية العائدة للعقاري والتجاري.

أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب ارتفعت نحو واحد بالمئة من قيمة السفينة

ارتفاع تكلفة التأمين وأجور الشحن مع زيادة في التوترات في البحر الأحمر

وكالات

تشهد أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للشحنات عبر البحر الأحمر بالتزامن مع ارتفاع التوتر في البحر الأحمر، حسب وكالة رويترز.

وأرجعت سوق التأمين في لندن جنوب البحر الأحمر ضمن المناطق العالية المخاطر، وذلك حتى قبل التطورات الأخيرة، ويتعين على السفن إخطار شركات التأمين الخاصة بها عند الإبحار عبر هذه المناطق ودفع قسط إضافي، الذي كان حتى وقت سابق من هذا الشهر عادةً مدة تغطية تبلغ سبعة أيام.

وقالت مصادر في قطاع التأمين: إن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب ارتفعت إلى نحو واحد بالمئة من قيمة السفينة، من نحو ٠,٧ بالمئة الأسبوع الماضي مع خصومات مختلفة تطبقها شركات التأمين، وأضافت إنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار.

ويتحول هذا إلى مئات الآلاف من الدولارات من التكاليف الإضافية لرحلة تستغرق سبعة أيام.

وقال مونرو أندرسون، رئيس العمليات في شركة فيسيل بروتيكت المتخصصة في مخاطر الحرب البحرية والتأمين، التي تعد جزءاً من شركة بين للتأمين: إن مُدد عروض أسعار مخاطر الحرب أصبحت الآن أقصر بكثير، «إذ أصبحت ٢٤ ساعة هي القاعدة».

وقال لوكالة رويترز: «الأسعار تتزايد وهو ما يعكس التعرض الكبير والمبهم للمخاطر في البحر الأحمر».

وقالت شركة إيغل بالك شيبينغ ومقرها الولايات المتحدة أمس الإثنين: إن إحدى سفنها أصيبت «بمقذوف مجهول» أثناء إبحارها على بعد ١٦٠ كيلومتراً قبالة خليج عدن.

وفي الأيام الأخيرة، أوقفت السفن التجارية رحلاتها عبر البحر الأحمر، مع اتجاه المزيد من السفن للقيام برحلة أطول عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

وقالت نيكول هدسون مديرة منصة سلاسل التوريد إي٢ أوين: «مع تصاعد التوترات في البحر الأحمر، ستزيد تكلفة نقل البضائع على مستوى العالم وستنتقل حتما إلى المستهلك النهائي».

وقالت مصادر ملاحية: إن ارتفاع أسعار التأمين وارتفاع رسوم عبور قناة السويس يعني أن اتخاذ الطريق الأطول أصبح أقل تكلفة، وهو ما قد يعني أيضاً قدراً أقل من اليقين بشأن مواعيد التسليم.

وذكرت شركة كلاركسونز لتداول الأوراق المالية في مذكرة هذا الأسبوع «قد يجد أصحاب السفن والمستأجرون أن تغيير المسار حول إفريقيا أكثر فعالية من حيث التكلفة من تكبد التكاليف المجمعة لرسوم عبور قناة السويس وأقساط التأمين».